

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لقد أتتكم  
المنظومة  
التي

نوازل الامام الفقيه ابي الليث نصر بن محمد بن  
ابراهيم السمرقندي رحمه الله نسخة مكتبة داماد ابراهيم باسنا

(37)

34

مجموع النوازل  
ولا بد من مراجعته المحرط بالبرهان  
والتأخر في نسخة وقد طبعنا منه هذا  
الكتاب المبارك  
١٢٥٥

مكتبة داماد ابراهيم

ابستا بول

مجلس إحياء المعارف النجاشية  
جيد آباد الكندھار

SPECIAL - DOCUMENT  
COPYBROM - P  
BROMURE  
912 P 5  
PAPIER MINCE BLANC 1 2 MAT  
ULTRA-CONTRASTE

25 MARS 1955

# C.N.R.S.

SERVICE  
PHOTOGRAPHIE  
ET  
MICROFILMS

PARIS

Pour le classement, perforer ici

2977-8

Microfilm Laurent font

مجموع النوازل

لابي اللبث

دحول برغيس 614 هباركوس 25/5

شطرنج وبارق وطينه ودر باب  
 هسته و شطرنج و خرمي را اسباب  
 هر چه بزرگ عاقلان معشوقند  
 معشوقه خود را بپسنداي نسيه صواب  
 طارند و عجزند از علم و دلداري

حکیم عالم عالم اعلى عالم  
 قاتل البی علی السلام

لیسه العالم بکثرة التلمذ له و کلامه و درار البلدان  
 نور عند المومنین و یزید علی قلبه

و حکایت المومنین علیهم السلام  
 در باره عجز از علم و دلداري  
 در باره شطرنج و بارق  
 در باره طینه و در باب  
 در باره شطرنج و خرمي را اسباب  
 در باره معشوقه خود را بپسنداي نسيه صواب  
 در باره طارند و عجزند از علم و دلداري  
 در باره حکیم عالم عالم اعلى عالم  
 در باره قاتل البی علی السلام  
 در باره لیسه العالم بکثرة التلمذ له و کلامه و درار البلدان  
 در باره نور عند المومنین و یزید علی قلبه



صور من كتب مكتبة داماد إبراهيم التي بالاسكندرية  
رقم ٤٢٥

٢٥٢ ورق

وصل يوم الخميس ١٤ من شهر الصيام المبارك  
من باريس



٧٤٥ كتاب مجموع النوازل

لفضيل محمد بن أحمد بن إبراهيم التمرقندي الفقيه أبو الليث  
المعروف بامام الهدى صاحب التفسير المشهور وتبنيه  
القافلين وخرانة الفقه والبيان وكتاب النوازل  
تفقه على أبي جعفر الهندواني وللحنفية فقيه آخر يدعى

أبو الليث التمرقندي الملقب بالحافظ فوفى صاحب  
الكتاب أبو الليث بكورة بلخ في جمادى الآخرة  
سنة ست وسبعين وثلثمائة  
طبقات الحنفية

٧٤٥

حفظ الكتاب  
بمؤنة الفهرست ح انه  
مستوب  
٥٢١

SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESI	
Eski Tarihçe	
Yer:	
№:	٧٤٥
Tarih:	

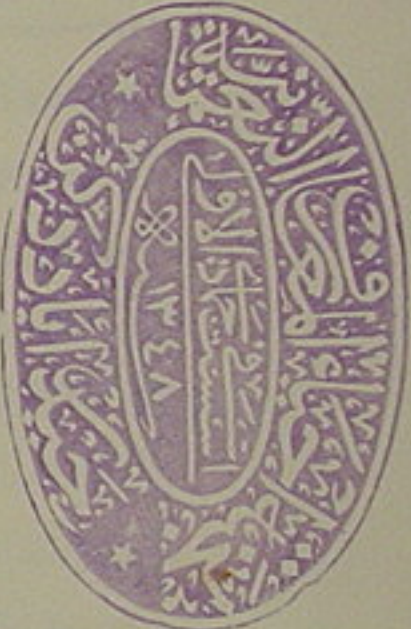
الشركة ١٩٥  
الوقف  
البيع

٢٦ ص  
الصلاة خلف فاسق

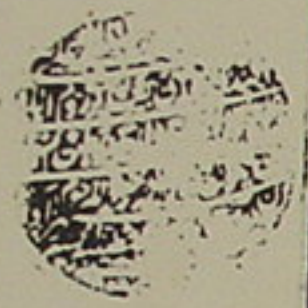
مكتبة : مجلس إحياء المعارف النجفانية  
حيدرآباد دكن الهند



قال الفقيه ابو الليث نصر بن محمد بن ابراهيم الترمذي رضي الله عنه الحمد لله على نعمه التي لا تحصى ومنه  
 التي لا تحصى الحمد الشاكرين وشكر العارفين وصلى الله على محمد وآله الطيبين اما بعد فاني لما رأيت لامة  
 في الدين وعلما والمنقذين بالحنيفة النعمان بن ثابت و ابا يوسف يعقوب بن ابراهيم ومحمد بن الحسن  
 الشيباني رضوان الله تعالى عليهم قد قدموا اجتمعت وعنايتهم في تهذيب الاصول في الاحكام والقوانين في الحوادث  
 والروايات وسهلوا سبيل الفقه على الناس وقد حكى عن ابي عبد الله البلخي انه قال الاستحوا بكلام  
 هؤلاء فاني زما ايت بمسئلة فلولا ما حفظت من اقاويلهم ما دريت كيف اصنع فدي وقال شذاد  
 ابن حكيم لولا ان من الله علينا بابي حنيفة واصحابه لم يكن فرق من العلم كثيرين وكنا نختبر فيه ولكنتم  
 شرحوه وبتينوه ثم كل واحد منهم ومن بعد من السلف الصالح وفيها السليمان الى يومنا هذا مثل ابي عبد  
 محمد بن شعاع الشبلي و ابي عبد الله محمد بن مقاتل الزاني و ابي عبد الله محمد بن سلمه ونصير بن يحيى  
 و ابي نصر محمد بن محمد بن سلام و ابي القاسم احمد بن جواد و ابي بكر محمد بن احمد الاسكاف و علي بن احمد الفقيه  
 ابي جعفر رحمه الله عليهم دفعوا النظر في اجتهادهم على ما رواه من اختلاف الاحوال وعادات الناس في عصرهم  
 وزمانهم فيما وقع له من التوازل وكل ذلك مما نمتس الحاجة اليه وتزيد فوق البصيرة لمن جلس للدرس  
 ويصدق للفتوى صنتت كتابين من اقاويلهم وسميت احدهما عين المسائل والآخر كتاب التوازل  
 ووردت في عين المسائل من اصحابنا ما ليست عمه رواية في هذه الكتب من المسائل وفي كتاب التوازل  
 من الفتاوى من اقاويل المشايخ وشيئا من اقاويل اصحابنا ما لا رواه عنهم ايضا في الكتب ليسهل  
 على الناظر فيما طريق الاجتهاد ويعرف مذاهمم والفتوى فان الحوادث لا تنقطع والتوازل لا تنقطع  
 ولو جمع الانسان اوقارا من الكتب وحفظ جميع اقاويل الفقهاء من المتقدمين والمتأخرين فربما يقع له  
 من حوادث ما لا يجد في جميع ما كتبه ولا في جميع ما حفظه ويحتاج الى الاجتهاد في الحوادث ولو كان الله  
 حل وعلا سهل الامر على المسلمين لما جاز لاحد ان يقول بالاجتهاد وروى عن الحسن بن علي رضي الله عنهما  
 ان نقتت فيه غم الغور وكنا حكمهم شاهدين فتمتهاها سليمان وكلا آيتنا حكما وعلما ثم قال لولا هذه الآية



ما تحراة احد على الفتوى فمسئل الله التوفيق لما بحت وبرضى وصلى الله على محمد وآله جميعين  
 باب الطهارة  
 سئل ابو القاسم احمد بن محمد عن الحوض اذا كان عشرين في عشرين فلو فيه كلب يحوز الوضوء منه قال نعم  
 قال ابو الليث رحمه الله قد اختلفوا في تعدد الحوض الذي لا يجتسه شيء وقالوا فيه اقاويل مختلفة  
 سمعت الفقيه ابا جعفر رحمه الله قال سمعت علي بن احمد قال سمعت نصير بن يحيى قال سمعت ابا سليمان  
 الجوزجاني عن الحوض اذا كان عشرين في عشرين قال سمعت عبد الله بن المبارك قال لا بأس بان يتوضأ منه  
 قال ابو سليمان فانيت العراق فستلت محمد بن الحسن قال اذا كان عشرين في عشرين فهو كغيره لا بأس به قال نصير  
 قلت لابي سليمان والحج يغتسل فيه قال نعم قد روي عن محمد بن الحسن رواية اخرى انه سئل عن ذلك فقال  
 مقدار مسجدي هذا وكان مسجدا في ثمان وروي عن محمد بن سلمه انه اخذ بذلك فقال اذا كان الحوض  
 ثمانية في ثمانية ارجو ان يكون الاغتسال فيه من جبانة والوضوء جائزا وروي عن ابي مطيع انه قال عشرين  
 في خمسة عشر ولو كان عشرين في عشرين لا يجد في عشرين في عشرين في عشرين في عشرين في عشرين  
 الحوض بحال الاغتسل فيما نسان بعير علف لا يتكرد الحانبا الا حراز الوضوء فيه وقال بعضهم اذا كان  
 بحال لو القى صغ في جانب منه لا يتبقي في الحانبا الا حراز الوضوء فيه واكثر الاقاويل ان الحوض  
 اذا كان عشرين في عشرين فانه لا يجتسه شيء الا ان يظهر فيه لون الخبث او غيره وبناخذ وقال الفقيه رضي الله عنه  
 وقد اختلفوا في مقدار العمق قال بعضهم ينبغي ان يكون مقدار العمق ذراعا او اكثر وقال بعضهم مقدار  
 شبر وقال بعضهم زيادة على عرض درهم وسئل ابو سليمان عن مقدار عمق الماء فقال لم يعتبر  
 اصحابنا العمق وانما اعتدوا بالسط وكما الفقيه ابو جعفر يقول ان كان بحال لو وقع الانسان للماء بكيفية  
 الحشر ما تحته من الارض ثم يتصل فلا بأس بتوضأ فيه وان كان لا يجتسه ما تحته فلا بأس بالوضوء فيه وبناخذ  
 وقد ذكر عن نصير بن يحيى قال سألت ابا سليمان عن الماء اذا كان طوله مائة ذراع وعرضه ذراعين  
 قال لا يتوضأ فيه قلت فان مال فيه انسان او توضأ قال يحس كل جانب عشرين في عشرين  
 وسئل ابو بكر محمد بن احمد عن ما يمتد ليس له عرض قال لا بأس به اذا كان لا يتخلط طرافه وان  
 كان جانب العرض محتلطا الا ترى انه لو غسل شيئا في البحر فان مفسله من الماء يتخلط  
 بعضه ولا يفسد فكذلك هذا وذكر في بعض الروايات عن نصير بن محمد بن سلام انه سئل عن نهر  
 مدينة بلخ اذا كان فيه ماء وهو لا يجري يتوضأ فيه الناس قال اذا كان طول الماء لا يتخلط  
 بعضه الى بعض فان هذا الماء طاهر ولا بأس بالوضوء منه وبناخذ وسئل ابو بكر محمد بن احمد



الاسكا وعن ماء بجمع وهو اقل من عشر في عشر ولكن له عمق فوخت فيه نجاسة قال يصير نجسا  
 قيل فان بسط الماء حتى صار اكثر من عشر في عشر بعد ما وقعت فيه النجاسة قال هو نجس بقل فان وقعت  
 النجاسة فيه وهو عشر في عشر اجتمع في موضع فصار اقل من عشر في عشر قال هو طاهر وسئل  
 ابو ابي بصير عن حوض عشرين في عشرين قل ما وقع حتى صار اربع في اربع فوخت فيه نجاسة ثم دخل  
 فيه الماء حتى امتلأ الحوض ولم يخرج منه هل يجوز الوضوء من هذا الحوض قال لا يجوز لانه كلما دخل الماء  
 صار نجسا وسئل الفقيه ابو جعفر رحمه الله عن حوض صغير اذا كان ماءه نجسا فدخل الماء  
 في جانب وخرج من جانب هل يطهر قال كان الشيخ ابو بكر بن ابي سعيد رحمه الله يقول لا يطهر ما لم يعرفه  
 الماء ويخرج منه مثل ما في الحوض لانه لم يزل يخرج منه مثل ما فيه لان الماء  
 الجارى قد اتصل به فصار في الحكم غالبا على الماء النجس فطهر كله بعد ان لا يتبين النجاسة فيه وبه نأخذ  
 وسئل نصير بن يحيى عن مشرعة يدخل الماء فيها ويخرج الا انه لا يتبين الحركة فيها فوضا  
 انسان فيها قال دالم يذهب اليه من يدريك ويور فيها فلا خير فيها وسئل نصير ايضا عن حوض  
 كبير جمد فيه الماء فثقب فيه ثقب فوضا الناس في ذلك الموضع والماء ملتزم بالجهد قال لا خير  
 فيه وهكذا قال ابو بكر الاسكافي وروى عن عبد الله بن المبارك انه سئل عن ذلك فقال لا بأس به وقال ليس  
 الماء يضطرب من تحته وبه كان يقول ابو حفص الجارى رحمه الله قال ابوالثيب الاحتياط ان لا يوضا  
 فيه الا ان يكون الجمد رتقا والماء منفصلا فلا بأس به وسئل ابو نصر عن الارض اذا اصابها النجاسة  
 فبست وذهب اثرها ثم اصابه ماء قال عادت نجسة والمق اذا فرغ وذهب اثره ثم اصابه الماء يعود  
 نجسا لان الفرق من محل الغسل ولو غسل وذهب العين وهو اثره ثم اصابه الماء فانه لا ينجس كذلك  
 وسئل ابو الفهم عن ارض اصابها نجاسة وحقت وذهب اثرها ثم اصابها الماء اعود النجاسة قال  
 ليس يحصل من طهارتها بالخشوف شي واما اصحابنا يقولون انها نظير اذ اجبت والقياس انه اذا طهر  
 الشئ مرة ان لا تعود النجاسة قال ابوالثيب وروى عن ابي حنيفة رحمه الله في هذا روايتان في احدى  
 روايتين تعود النجاسة وفي رواية اخرى لا تعود النجاسة وذكر عن نصير انه قال سالت الحسن بن زياد  
 من ارض اصابها ببول نجس وذهب اثره قال قال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس بالصلوة عليها فان رسل الماء  
 ثم جلس عليها فلا بأس قال نصير رحمه الله وقال ابو سليمان يعقل على قول ابي حنيفة رحمه الله اذا اصابها  
 الماء وقال زفر رحمه الله لا نظير لارض بالخوف وسئل ابو الفهم عن الثبت اذا وقع في الماء قال روى عن ابي  
 ان الثبت اذا غسل ثم وقع في الماء لا ينجس الماء وان وقع قبل الغسل نجس وقال ابو الفهم رحمه الله عند غسل  
 ينجس

الغاسم

فلا ينجس الماء وهو بمنزلة الخي حتى تصيب له ذكران زنجبا وجمع في زمره فامر نوح الماء قال يحتمل انه اصابته  
 جراحة فاحلظ الذي بالماء وسئل ابو بكر الاسكافي رحمه الله عن الميت اذا غسل ثم وقع في الماء سواء كان  
 قبل الغسل وبعد الغسل قال يحتمل ان الميت اذا وقع في الماء لا بد ان يخرج منه شي قال وروى ابراهيم  
 ابن رستم عن محمد بن ابي ابيان ان كان قبل الغسل يبيد الماء وان كان بعد الغسل لا يبيد وسئل  
 ابو نصر عن الاثر يصيبه النجاسة فحقت وشرب فيه النجاسة كيف يعقل قال يعقل ثلث مرات ويحقت  
 على اثر كل مرة قال ابوالثيب يعني اذا كان الاثر خديبا واما اذا كان لا آخر مستغلا يكفيه الغسل ثلاث  
 مرات بدفعة واحدة وسئل ابو نصر عن رجل مسح راسه باطراف اصابعه قال اذا كان الماء متقاطرا  
 جاز وان كان مستله ولم يكن الماء متقاطرا لم يحرق قال الفقيه لان الماء اذا كان متقاطرا ينزل من اصابعه  
 الى اطراف الاصابع فاذا امده فكله ما يجد مرارا ومسح بها ولو انه مسح باصبع واحد بعضه ثم  
 بلها فمسحها حتى يصل ثلاث مرات قال ابو نصر ان كان مسح كل مرة من غير موضع الذي مسح ولا جاز  
 وروى عن محمد بن الحسن انه سئل عن رجل مسح بالاهرام والتبابة قال ان كان مفتوحا جاز لان  
 ما بين اصبعين قد اصبع فصارت مسحة ثلث اصابع وسئل ابو حفص عن الغسل يوم الجمعة في وقت  
 وقت يستحب قال في هذه المسئلة اختلاف بين ابي يوسف والحسن بن زياد في قول ابي يوسف الغسل  
 للصلاة وفي قول حفص بن زياد الغسل لليوم واما يتبين الاختلاف في الذي اغتسل بعد طلوع الفجر في  
 الجمعة بذلك الغسل ينال فضل الغسل في قول ابي يوسف وفي قول الحسن ينال فضل الغسل في الوجهين  
 جميعا وذكر عن ابي مطيع انه قال كنت اصلي خلف هشام بن عمرو يوم الجمعة وهو يرى الماء من المايح لا يرى  
 الاغتسال بالجماع الا بالانزال فخشيت ان لا يجوز صلوتي خلفه انا فعل ذلك الغسل ولم يغتسل وكنت لا اقدر  
 ان اسأله عن ذلك فقلت له رحمه الله ترى الغسل يوم الجمعة واجبا قال ما فاني منذ كذا وكذا سنة فذهب  
 الشغل عن قلبي وقال الحسن بن زياد رحمه الله لو ان بعرة من بعرة الفارة نجت في كبر حنطة فحلت تلك الحنطة  
 والبعرة فيها لا يجوز اكلها ولو وضعت في دهن فسد الدهن وقال محمد بن مقاتل رحمه الله لا عند الحنطة  
 ولا الدهن ما لم يتغير طعمها وبه نأخذ وسئل ابو نصر عن من وضعت فيها نجاسة فغاص بها ثم عاد الماء  
 قال كان نصير يقول سارت طاهرة وصارت بمنزلة الشرح وكان محمد بن سلمة رحمه الله يقول هو نجس  
 كما كان قال ابو نصر قول نصير ومع للناس وقول محمد بن ابيان واحوط للناس وسئل ابو نصر بن  
 نجسة وقعت في البش قال يخرج ما فيها من الماء قيل له كيف تعلم قدما فيها من الماء قال كان محمد بن سلمة  
 يقول ما ندو وسئل عن الرشا والذو الغسلان بعد ذلك قال يطهر الرشا بالشر وسئل عن ثوبين



وان احديث ثم نوضا وصلى الجمعة لا ينال فضل الغسل منه



الذوق قال كل سرد لوها على قدرها قال. وروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه قال يترج بدلو ثمانية ادلو  
وقال وروى عن أبي حنيفة رحمه الله قال يمسح بالماء بالاشبار وعرضه ثم يصرب عدد اشبار الرض  
بالطول ثم يترج بكل شبر دلوين. وقد ذكر عن نصير رحمه الله قال سألت ابا سليمان عن الفارة اذا وضعت في البئر  
فيترج الماء كله يغسل الذلو والحبل والبئر قال لا يغسل واذا اصاب خارج البئر غسل قال الفقيه  
رضي الله عنه يعني اذا انتجت الفارة فيها قال نصير رحمه الله سألت الحسن بن زياد فقال لا يجزئ غسل الرشا  
والذلو وسئل ابو القاسم ايضا عن الذلو والرشاهل يعني لا قال لانها ستمها بحاسة البئر وطولها  
يطهر البئر. وقد ذكر عن ابي يوسف رحمه الله انه قال اذا وقع في البئر سمارا وكلها خرج جثا او ميتا قال يترج  
ماء البئر كله وان كانت شاة فاخرجت حية فليس يترج من البئر شي وان كان سورا فخرج حيا فانه يخرج منها  
دلوين من عشرة او اكثر. والماء الذي يخرج من البئر اكره ان يبل به الطين فطين يمسحها او ارضه وقال اذا كان  
بئر في موضع في كل شبر ستون فرسخ من احد بهما دلو او وصبت في الاخرى فانه يترج ماؤها كله وان وقع في بئر ستون  
وفارة يترج منها اربعون الا ان يكون ستون وخمس فارات فترج ماء البئر كله قال نصير رحمه الله وسمعت  
الحسن بن زياد قال ابو حنيفة رحمه الله لو بال في البئر ستون او شاة او غير يترج ماؤها كله وقال ابو يوسف  
رحمه الله في بول الشاة والبعير يترج اربعون وفي بول السور وما لا يركل يترج ماء البئر كله وسئل ابو نصر  
عن الحب يكتب القرآن قال كان محمد بن مسلم يقول لا يجوز وهذا بمنزلة القرية وسألت امرأة ابا نصير فقالت  
اني امرأة معلمة فاذا حضرت افع على الصبيان قال لا يضرك معهم آية تامة واقري دون آية فقالت لا يكتب الا لوح  
قال لا يكتب الا لوح وروى عن ابي يوسف رحمه الله لو وضع الحب الصخيفة على الارض ولا يضر يد  
عليه اجزاء. قال الفقيه الاحتياط ان لا يكتب وبه كان يقضي الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان لا يكتب الا اقل  
من آية وروى عن الشعبي ومجاهد انها كراهية كتابة القرآن للحب وهكذا قال ابن المبارك رحمه الله وروى اخذ  
وسئل ابو نصر رحمه الله عن البعرة اذا وضعت في اللبن قال متى سلب اللبن عن هذا وعن محمد بن معاذ رحمه الله  
ان سئل عن ذلك فقال لا بأس ما لم يظهر فيه اللون وسئل خلف بن ابي عن رجل حمل شاة فوضعت  
في اللبن بعرة او عرنا فيلبقها من ساعده قال لا بأس وعن نصير قال سألت الحسن بن زياد عن بعرة الشاة  
وضعت في اللبن قال ان رماها قبل ان تتفتت فلا بأس قال الفقيه رحمه الله وروى اخذ لان فيه ملوى  
وسئل ابو نصر رحمه الله عن نظير القبر قال لا بأس قال ومرو رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرا بيه  
ابراهيم فرأى فيه حنرا فسد ثم قال من عمل عملا فليقتنه. واذا صب في ماء فطرة من حنر صب ذلك الماء  
في الحبل قال نصير بن يحيى حنر حنسه ولا يظهر ابدا وان صارت خلا قال لان الماء اذا تحل لا يغير عن الحنارة

ابدا وسئل ابو بكر عن الماء اذا وقع في الحنرة صاخلا قال هو نجس قال الفقيه رحمه الله هذا الجوز  
ان لو كانت في الماء نجاسة غير الحنرة واقا اذا كانت النجاسة الحنرة ولم يكن نجاسة اخرى فاذا وقع الماء في الحنرة  
صار مثل الحنرة فاذا صارت حلا فقد زالت النجاسة وسئل ابو نصر رحمه الله عن ذلك قال لا بأس به  
وبهذا القول يقول وسئل ابو جعفر رحمه الله عن فارة وضعت في الحنرة صارت الحنرة حلا قال بعضهم الحنرة  
وقال بعضهم لا يحل اكله وشربه وقال بعضهم اذا لم تنفسح فيه جاز وان كانت قد تصبحت في الماء لم يجر لانه  
قد وقع فيها حنر ومنها وهذا القول حسن عندنا وسئل ابو القاسم رحمه الله عن شرا بوعه حضروها وجعلوها  
بئر الماء قال ان حضروها بمقدار ما وصلت اليه النجاسة فالماء طاهر وموابها نجسة وان حضروا واسع  
من الاول جاز وقد طهرت البئر والماء وسئل نصير بن يحيى رحمه الله عن رجل غسل وبين اسنانه طعام  
فلم يصل الماء تحته قال ارواح لا بأس به وقال وهذا عندى بمنزلة الوسخ الذي بين اطرافه لا يغسل  
تحته فهو جاز لان الحنرة لو تسوخ رأسه فاعطس فهو جاز وقال ابو بكر الاسكافي رحمه الله اذا غسل  
من جنابة وبقي من اسنانه شيء لم يصبه الماء فانه يحزبه واذا نجت المرأة وبقي العجين بين اطرافها فلا يجوز التخلص  
معه واما الدر الذي بين الاظفار اذا غسل الرجل والمرأة جاز لان الدر الذي تولد من هناك فلا يغسل اتصال الماء  
تحته. قال الفقيه رحمه الله وقد قال بعض الناس ان كان الرجل قرويا يجوز وان كان مدنيا لا يجوز لان القروي  
يكون بين اطرافه طين فالطين يثقله الماء واما المدني فيكون فيه دسوة فلا يصل الماء تحته وسئل ابو بكر  
رحمه الله عن ماء الثلج اذا جرى على الطريق وفي الطريق مرقبة نجاسة لم يبتئ فيه يتوضأ به قال انما تعب النجاسة  
في الطين واحتلقت به حتى لا يرى لها لون ولا اثر يجوز ان يتوضأ به. وروى عن محمد بن مسلم رحمه الله عن يوسف  
ابن عاصم رحمه الله قال اذا كان نهر يجري على حيفة فان كان الماء الذي يجري على الحيفة اكثر من الماء طاهر ولا  
الماء اذا كان يجري على حافة الحيفة اكثر من الماء نجس قال ابو نصر رحمه الله هذا القول شبه يقول اصحابنا  
لان المطر لو جرى في ميزاب من السطح وكانت عذرة في غير موضع الميزاب طاهر لان الماء الذي يجري في غير  
العذرة اكثره وعن نصير بن يحيى قال سألت عيسى بن ابيان عن سطح عليه العذرة فماء المطر فتر عليها فاصاب الميزاب  
نوب رجل فلما سكن المطر اذا العذرة على السطح قال لا بأس لانه بمنزلة الماء الجاري قلت له عن قولهم  
ان الحسن قال في ماء المطر اذا مر على العذرات ثم استنقع في موضع فحاضه انسان ثم دخل المسجد فمسح على  
قال لا بأس وسئل ابو بكر الاسكافي رحمه الله عن سطح عليه عذرة فطهر وسأل الماء على العذرة الى الميزاب  
قال ان كان موضع الميزاب طاهرا فلا بأس بذلك الماء وسألوا ما لم يتغير لون الماء وان كانت العذرة عند  
الميزاب فان كان الماء بحال يكون كله بلا في العذرة فهو نجس ان كان الماء كثيرا يكون بعضه بلا في العذرة وبعضه

لا يلقى العذة ويوظهر وسئل نصير بن يحيى رحمه الله عن رجل جامع امرأة فماد وذل العرج فدخل من مانه  
 فرج امرأة هل يجب عليها غسل قال لا وسئل محمد بن شعيب رحمه الله عن رجل رمى بعذة في نهر ولا يتصيح  
 من وقوعها فغسلت ثوبه قال عليه ان يغسله وقال كذلك نصير بن يحيى رحمه الله وقال ابراهيم بن يوسف  
 لا يضروه وسئل ابو بكر رحمه الله عن رجل رمى بعذة في الماء فترسش على ثوب رجل قال كان ابو نصر رحمه الله  
 يقول صار خسا قال ابو بكر رحمه الله واذا اقول لا يكون خسا الا ان يظهر فيه لون الجفاسة وناخذ به  
 وسئل ابراهيم بن يوسف رحمه الله عن رجل رمى في الماء فيصيب من ذلك الثوب انسان قال لا يصتره  
 من ذلك الماء حتى يستيقن انه بول وبناخذ وسئل بعضهم عن فقيل لاظهار هل له وقت قال لا وقت فيه  
 وقال ابو نصر رحمه الله سمعت محمد بن الازهر رحمه الله قال سمعت زيدا بن الخطاب قال رأيت سفيان  
 الثوري يعلم اظفار يوم الخميس فقلت له غدا يوم الجمعة قال ان السنة لا تؤخره وروى عن ابي حنيفة رحمه الله  
 انه قال كره ان يوقت الرجل يوم الجمعة لغسل اظفاره واخذ شاربه ولكن ناخذ من طول وكذلك قال ابو يوسف  
 وقال محمد بن مقاتل رحمه الله اذا جرح شعره او قصر اظفاره ينبغي ان يدفن الظفر والشعر وان لم يلبس به  
 ولا ينبغي ان يلقى في الكنيف فانه يزيد سوءا يعني سوء التلحق وسئل ابو نصر رحمه الله عن عسالة الميت اذا اصاب  
 ثوب انسان ما حكمه ارايت ان اصاب ثوب الغاسل من الماء الاول والثاني والثالث قال اذا استنعف الماء  
 في موضع فاصابته فانه يجسه فاما الغاسل مادام في علاج الغسل فامر شش عليه مما لا يمنع منه فانه لا يجسه  
 وسئل محمد بن مقاتل رحمه الله عن عسالة الميت وعسالة الحي قال اذا كان في معالجة الغسل فانه  
 لا يجس ان كان بعد الفراغ منه فهو كبول ما يوكل لحمه وقال ابو نصر رحمه الله لا فرق بين عسالة الحي وعسالة  
 الميت وروى عن نصير بن ابراهيم قال اذا اصاب الثوب من الوضوء قبل ان يقع في الطست فلا بأس وان اصاب  
 بعد ما وقع في الطست فلا بأس فيه قال ابو بكر رحمه الله ماء المستعمل عند محمد رحمه الله بمنزلة بول ما يوكل لحمه  
 لو اصاب جميع الثوب يجوز الصلوة معه قال الفقيه رحمه الله وقد روى عن محمد رحمه الله انه قال ثلثة اشياء  
 يجوز الصلوة معها وان كان الثوب مملوا بول ما يوكل لحمه وسور الحمار يعني في حال عدم غيره والماء المستعمل  
 وروى عن ابي حنيفة رحمه الله ان الماء المستعمل اذا اصاب الثوب اكثر من ذر الدرم لا يجوز الصلوة معه  
 وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه قال يجوز ما لم يكن كثيرا فاحشا وهذا اذا اجتمع في موضع ثم اصاب الثوب فاما  
 اذا نفاطر من اعضائه وصاب الثوب فانه لا يفسد الثوب في قوله جميعا قال الفقيه رحمه الله اما في المستعمل  
 فناخذ بقول محمد رحمه الله واما في بول ما يوكل لحمه فناخذ بقول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز اذا كان  
 كثيرا فاحشا وسئل ابو بكر رحمه الله عن المدبل الذي يمسح بالمت بعد الغسل قال هو طاهر وليس كالميت

اذاعة

اذا وقع في الماء وسئل ابو نصر رحمه الله عن الماء الذي يسيل عن الثوب واصاب الثوب قال  
 ان كان ذلك من ماء الفم فهو ريق لا يجس ما اصابه وان كان من غير الفم فهو ريق لا يجس ما اصاب  
 من الثوب وانما يعرف ذلك باللون قال الفقيه رحمه الله العالان الماء الذي يخرج من الضم  
 في حال الثوم متولد من البلغم فيكون ذلك طاهرا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وانه ناخذ  
 وسئل ابو سليمان الجوزجاني رحمه الله عن رجل سبقه الحدث في صلوة فخرج يتوضأ وكان في  
 ماء الشرب فلم يتوضأ منه ونزع الماء من البئر قال يستقبل الصلوة قيل له ان ابا يوسف رحمه الله  
 قال ان نزع الماء من البئر استقبل الصلوة قال لم يرو الا بشر من الوليد وليس هذا شي وسئل  
 ابو بكر رحمه الله عن الذي سبقه الحدث اذا نزع الماء من البئر فوجد الماء متوجها فخرج فخرج اذ لو  
 ثم نزع الماء فتوضأ قال عليه ان يستقبل الصلوة لان هذا عمل كثير قيل ولو انه توضأ ونزع  
 ونسي ثوبا من ثيابه في ذلك الموضع فذهب واخذ ثوبه فسدت صلوة وهب لابي سليمان الجوزجاني  
 ما تقول لو خرج ليتوضأ فاستنجا ولم يكن عليه استنجا حتى بدأ عورته قال عبد الصلوة قيل  
 فان قطر منه البول فابدأ عورته واستنجا قالت بحزبه قيل له فان توضأ ورجع فذكر في الظرف انهم لم يمسح  
 برأسه قال يرجع ويمسح برأسه ويحزبه وان لم يذكر حتى قام مقامه ثم ذكر قال يمسح برأسه  
 ويستقبل الصلوة لانه دخل في الصلوة وهو غير متوضئ قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يقول اذا  
 استنجا وكان عليه الاستنجا او لم يكن فسدت صلوة وانما جاز ان يمسح على صلواته اذا لم يتدبر عورته  
 ولا يحتاج الى الاستنجا وبه ناخذ وسئل ابو بكر رحمه الله عن رجل دخل المشرعة وتوضأ ولم يكن  
 معه نعلان فوضع رجله على الاواح في المشرعة وقد كان يدخل فيها من رجله فرر قال من ثوب  
 جاز ولا يجس عليه غسل القدمين ما لم يعلم انه وضع قدمه على موضع نجس لان فيه ضرورة وبأوى  
 الا ترى ان رجلا لو دخل الحمام واغتسل ثم خرج منه بغير نعلان فلا بأس بذلك ههنا وبه ناخذ  
 وكان الفقيه ابو جعفر رحمه الله يعني بهذا وسئل ابو بكر رحمه الله عن كلب مشى على الثلج فوضع  
 رجله على ذلك الموضع قال موضع رجله طاهر ولو جعل الثلج في المشرعة فلا بأس من قال  
 الفقيه رحمه الله ان كان الثلج لم يكن رطبا فلا بأس وان كان رطبا يصير نجسا وسئل ابو القاسم  
 رحمه الله عن كلب مشى على طين ورد عذة فوطى انسان على رجليه قال ان غسل رجله فهو احسان  
 وبه ناخذ وسئل ابو نصر منصور بن جعفر رحمه الله بسم الله عن الكلب اذا اخذ عذة انسان او شيئا  
 من ثيابه هل يجسه وهل يجب عليه غسله قال اذا اخذ في حال الغضب فلا يجس عليه وان اخذ

قيل فان لم يكن عليه ماء فتخرج  
 الماء من البئر قال هذا نجس

عن رجل قال اني كنت حلفت بالطلاق ان كل امرأة اتر وجها فني طالق ولا ادري اكنت مدركا او  
مدرك قال ابو نصر رحمه الله سالت محمد بن شعاع عن هذا قال لا يحث حق يعلم ان حلف وهو مدرك  
ابو نصر رحمه الله عن رجل حلف لا يسكن هذه الدار وكان فيها باجارة او الدار له فقل متاعه عنها  
والتي في التكة قال سمعت محمد بن سلمه ونصير رحمه الله انه حثت ما لم يسكن دارا غيرها قال  
الفقيه رحمه الله وهذا اذا لم يسلم الدار الى غيره فاما اذا اجر هذه الدار من غيره او كان عندنا بالاجارة  
او غارية في ردها فترها الى صاحبه لا يحث في يمينه وان لم يتخذ دارا في موضع آخر الفقيه ابو جعفر  
عن رجل سلبوه التصوف ثم حلفوه بالطلاق فلما ان لا يجبر احدنا بجرهم فاستقبله فافله قال لم  
على الطريق ذيات ففهم القوم ما قال فاضروا هل يحث قال ان اراد بالذيات نفس التصوف حثت  
في يمينه وان اراد بالذيات الحقيقية وازاد الخبر بالكذب ليحتمل الحث نصير رحمه الله عن رجل حلف  
بيمين واستثناء في يمينه ولم يسمع اذناه قال اذا حثت لنا بجزء ولا تستثناء جازا لا تستثناء  
روى عن ابى يوسف وابى طيع وابى ابراهيم النخعي قال ابو نصر رحمه الله وكذلك القراءة في الصلوة اذا حرك  
لسانه جاز وان لم يكن يسمع اذناه واذا سمعت فهو اوثق قال الفقيه رحمه الله وتبناخذ الوضوء  
رحمه الله عن رجل حلف ان لا ينام على هذا الفراش فجعل ذلك في فراشه فخرناه عليه قال لا يحث لان  
الحكم للفراش الظاهر الا ترى ان لو جعل هذا الفراش في فراشه بياض فيم باسم الفراش الظاهر قيل له فان  
اخرج الحنوم من الفراش ونام عليه بعد ما نزع عنه الحنوق قال ان جوان لا يحث لانه لم يطلق عليه اسم  
الفراش قال ابو نصر سمعت محمد بن ادره رحمه الله يقول كان خلف بن ايوب رحمه الله نارا فقامت امرأة  
الزوج الى القاضي وجمد الزوج الشاح فيحلفه بالله فاذا حلف يقول القاضي فربت بينكما وروى عن  
الوليد عن ابى يوسف رحمه الله مثل ذلك وقال بعضهم اذا حلف يقول له القاضي ان كانت امرتك على طلاق  
فيقول الرجل نعم فاذا قال ذلك تحلصت منه ابو نصر رحمه الله عن رجل حلف فقال ان وضعت يدي على  
جارية فهي حرة فوضعتها قال لا يحث اذا كانت اليمين لاجل امراته لانها لا تغار من ضربها اذا كانت  
نسب اليمين ابنتها رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فاذا انجرح فوجد الباب مغلقا فلم يقدر  
الخروج يحث وان قيده لحد ولم يترك الخروج له يحث قال الفقيه وروى بشير بن الوليد عن ابى يوسف  
رحمهم الله في رجل قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكان هذا اليمين بالليل فانها معذرة  
حتى تصبح وعن ابى يوسف رحمه الله قال لو كان باب الدار مغلقا او للدرا حياط فانها معذرة حتى فتح  
باب الدار وليس عليها ان سورت الحياط وتبناخذ وقال شداد رحمه الله في رجل حلف لا يدع ماله على غيره

نفس

هذا

هذا اليوم قال فاذا قدمه الى الحاكم حتى يحبسها فاذا حبسه ترفي يمينه قيل له فان كان لا يصل الى القا  
او قدمه اليه فلم يحبسها قال بلانزلة الى الليل في ترفي يمينه قيل له فان لم يحل ماله قال يقول اعطى  
مالي فاذا قال ذلك ترفي يمينه وقال الحسن بن زياد رحمه الله كما عندنا في حنيفة رحمه الله فجاء رجل قال  
دخلوا على الليلة فذهبوا بكل شيء لي وحلفوني ان لا اخبر باسمائهم وهم معي في السكة اراهم فلو كتبت  
بذلك هل احث في اليمين قال الكتابة خبر ولكن يكتب جيرانه وعرضوا عليه ويقولون هل كان فلان  
فيقول لا فاذا استنى الى اسمهم سكت او يقول لا اقول شيئا ففعلوا المخرج المتاع ابو بكر رحمه الله عن امرأة قالت  
لا يوتيها في صحيتها بعدت من كل شيء لي بدم فبلا من ماتت المرأة بعد ذلك وقد هبت ذلك لندم منها  
تحلف ابوها بتلك تطليقات ان ابنته لم تحلف شيئا وفي الترتك درهم وحلى قال سيعها باطل فان كان  
سكت جميع ما كان لها الى اربا حتى لم يبق في يديها شيء لم يحث والدعا في يمينه وان بقى عليها شيء من الثياب  
وغیره ثم ماتت حثت الاب في يمينه الا ان استنى ما عليها ابو بكر رحمه الله عن رجل حلف لا يشرب ماء فتشرب  
ماء الغلة يعني اللبا قال لا يحث في يمينه لانه ما مقيد بمنزلة ماء الفضيان ابو بكر رحمه الله عن رجل حلف  
ان لا يدخل صهرة فلان في داره فبان امراته ثم دخلت الصهرة الدار قال لا يحث في يمينه لانها خرجت  
من ان يكون صهرة فلان قال الفقيه رحمه الله هذا الجواب بوافق قول ابى حنيفة رحمه الله خاصة ولو ان  
حلف فقال والله لا اكلم امرأة فلان فطلقها فلان ثم كلمها قال ابو حنيفة رحمه الله في الجامع الصغير انه  
لا يحث وقال محمد رحمه الله في كتاب الزيارات انه يحث وكيس عن ابى يوسف رحمه الله رواية وكذلك لو حلف  
لا ياكل طهارة فلان وهذا اذا لم يكن لليمين سبب فاما اذا كانت اليمين لاجل هذه الصهرة فانه يصير بمنزلة  
الاشارة فيحث وان كان طلقها في قوم جميعا ابو بكر رحمه الله عن رجل حلف ان لا ياكل من الخبز فضال يطبخا  
ناكل قال لا يحث وهو كالعصا زيدا ابو بكر رحمه الله عن رجل له عبد وحلف بالطلاق ان لا يبيعه  
ولا يامر غيره فاراد ان يبيعه هل له حيلة بان لا يحث قال يبيع بفضله بين الكل ويحب له نصف  
فلا يحث عن امرأة قالت لزوجها اخرج الى الجيران وبين مقدار مئتي حنيفة فحلف الزوج ان لا يصحح  
مئرها والآن بدله ان يوصي ويقرب مئرها ويشهد العدول قال ابو بكر رحمه الله اخاف ان يحث في يمينه  
وان اراد ان لا يحث في يمينه فلو كان مئرها ان تعانته يبيع للمرأة ان يبيع من زوجها شيئا با ربع درهم  
ثم يبي يبيع مئرها ويقرب لها هو با ربع درهم فلا يحث قال الفقيه رحمه الله هذه الحيلة تصح اذا كانت  
وصيته في حال الصحة واما اذا كان مريضا فلا يجوز اقراره لما بين البيع عن رجل حلف ان لا ياكل  
مال فلان ثم تناهها فاكل الخائف قال لا يحث لانه اكل ما شرعنا له من مال يمينه عن سلطان اخذ

التركه

المال

من انشأ ظلمات حلفه بالطلاق بان لا يجامعه في هذا المبال وحلى سبيله فهل له حيلة بان يدعى  
ويجاءه عند الحكم ولا يحنث قال ان خاصم غيره غير اخره وتيقده هو ومع انسان الى الحكم فيقول انه  
حلفي بكذا وكذا حتى يبعث الحكم لئلا يجامع غيره ويقضى له ولو قال ان قرنت لفلان بشرة دراهم فامر  
طالق ثلثا فالحيلة ان يقول لفلان على تسعة دراهم او يقول لفلان على عشرة دراهم لاذها فانه لا يحنث  
الطلاق لان لم يقر الا بتسعة عن رجل ساكن في حجرة معه جاريتة فحلف لها وقال ان وطئتني ما دميت  
في هذه الحجرة فانت حرة وليس لها وجه التحويل هل له وجه ان يطأها قال ان لم تكن له امرأة حرة فانه  
يبيعها من انسان بجاء صحيحا ثم تزوجها ويطأها في تلك الحجرة ثم اشترها بعد ذلك لم يحنث وان  
بطأها وكذلك ان كانت له امرأة لكن امة انسان اخر اما ان كانت له امرأة حرة فلا وجه له الا التحويل  
ابو نصر رحمه الله عن رجل حلف لا ياكل من نزل هذه البقرة فاكل من حياضها قال يحنث ولو اكل من  
مرقة اشترت من حياضها لا يحنث ولو حلف لا ياكل خلافا لمرقة متخذة من خل لا يحنث وعن رجل حلف  
ان لا ياكل من هذا اللحم فاكل مرقة قال ان لم تكن له نية المرقة لم يحنث عن رجل حلف ان لا ينام على هذا  
الفاش فرجع الظنارة ونام على الصوف هل يحنث قال لا يحنث وقال نصير رحمه الله في امرأة سرقته عشر  
دراهم من كيس الزرع فحلفها بدراهم غيره فقال الزرع ان لم تزد على العشرة يعني فانت طالق ما الحيلة  
في ذلك قال ان رد عليه درهما درهما فطعة فطعة فاذا فعلت ذلك فقد ردت بعينها ولا يحنث وروى  
الحسن بن زياد عن ابي يوسف رحمه الله في رجل حلف لرجل ان لم تصك مالك غدا فعلى يمين ثم غاب المخلوق عليه  
قال اذا دفع الى القاضي يعني قال الفقيه رحمه الله لان دفعه الى القاضي بمنزلة دفعه الى الوكيل نصير رحمه الله  
عن رجل حلف ان لا يشتر هذا الخل فاشترى منه سكاك فاكله قال لا يحنث لان ذلك صادر مما نصير رحمه الله  
عن رجل قال ان آجرن داري هذه فمصدق في المساكين او امرت انسانا بالاجارة كيف الحيلة ولا بد له من الاجارة  
قال يبيع داره من انسان بغيره ثم ان المشتري يوكيل الخليفة حتى يولي من انسان فاذا فعل ذلك لا يحنث  
في يمينه والدار في غير ملكه ثم يشترها من المشتري ولا شيء عليه ابو بكر رحمه الله عن رجل حلف ان لا يفتق  
سراويله على امرائه فان اراد فاجامعها فهو مول وان لم يزد جماعها يفتق سراويله لاجل قول  
او غايط ثم يجامعها حتى لا يحنث وتوانه سراويله لاجل جماعها اخاف ان يحنث ابو بكر رحمه الله عن امرأة  
حلفت ان لا ياكل هذه التمرة فاختلطت بتمرات اخرى قال اذا اكلت جميع التمر تحنث وان اكلت بعضها  
لا يحنث وقال ابو بكر رحمه الله ولو حلف لا يشرب من قرح فلان فكان في الفرج ماء فحلف عليه وشرب  
فانه لا يحنث الا ترى انه لو حوله الى قرح آخر ثم شربه فانه لا يحنث ابو القاسم رحمه الله عن رجل حلف في شهر

دفع

رمضان ان لا يتغنى القبلة كيف يصنع قال ياكل بعد ما يصفى الليل لان ذلك يدعى تحورا وهذا كحل حلفان  
لا يتعدى ليوم فاكل بعد استنفاها لثباته فانه لا يحنث عن رجل حلف ان لا يدخل الحمام معنى سترت من الحيلة  
فيه ان يدخل الحمام لاعلى وجهه هذا المعنى ولكن يسلم على الحمامي ثم غسل راسه في الحمام قال لا يحنث ولو  
ان رجلا اشترى وادى الثمن فطلب البائع ان يبيع حلف المشتري ان لا يدخل هذه الدار في سوزيانه  
ثم يذم على ذلك كيف يصنع قال يسب البائع مثل تلك الدراهم ويبس منه ولا يحنث في يمينه عن رجل  
اشترى اجيرا يعملون له فحلفا جيران لا يعمل معه ثم بداله ان يعمل فيه كيف الحيلة فيه ان لا يحنث قال  
يشترى ذلك الشيء الذي يريد ان يعمل فيه ثم يبيعه اذا فرغ من العمل واذا حلف الرجل ان لا يقرأ القرآن اليوم  
فالحيلة ان يصلي الفريضة جماعة ولا يحنث في يمينه فان فاتتها ركعة فصاها يحنث وينبغي ان يصلي  
الفريضة كلها جماعة واذا اراد الوتر وكان ذلك في غير رمضان فانه يفدي رجل يوتر ويجز سبوا  
ولو ان رجلا حلف بايمان مغالطة بان لا يطلق امراته ثم اراد ان يسترح منها ولا يحنث قال  
يجز بن مقاتل رحمه الله تزوج امرأة رضية وثابت امراته او اقماها وحدها فترضعها فزارعت  
المزانية جميعا ولا يحنث في يمينه وكذلك لو زوج الرجل امرأة من ابنة الصغير ثم اراد طلاق امراته ابنة  
الصغير تزوج ابنة الصغير امرأة رضية كما ذكرنا عن امرأة حلفتها زوجها فحلفت وقالت بالله  
كحرام نكحتم وعنتنا فلم تحرم وان الله هو الذي حرم الزنا وقد كانت فعلت قال ارى  
ان لا يحنث في يمينها قال واخبرني الثقة ان ابا القاسم رحمه الله علم امرأة هذه الحيلة بعد ما شرط عليه بان  
لانا في حراما بعد هذا قال الفقيه رحمه الله فاما ما يحنث اذا كانت اليمين بالله واما اذا كان اليمين بالعاقب  
او الرجل حلف بذلك بالطلاق فانه لا يصدق في القضاء ابو بكر رحمه الله عن رجل له على رجل عشرة دراهم  
فاراد ان يوجهه سنة وياخذ منه ثلثة عشر درهما كيف الحيلة فيه قال يشترى منه بتلك العشرة  
سناغا ويقض المتاع منه وقيمته عشرة ثم يبيع منه ثلثة عشر درهما الى سنة وهذا كما روى عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه قال هلا بعت تمر بسلعة ثم اتبعت بسلعة تمر الجوز ان يحنث بشئ يخرج  
من الحرام ابو بكر رحمه الله عن رجل له عشرة دراهم صحاح فاراد ان يخذ اثني عشر درهما مكسرا كيف  
يصنع حتى يحل له قال الوجه ان يتصرف فيه اثني عشر درهما مكسرا فقصته العشرة الصحاح يوزر  
من درهمين نصير رحمه الله عن رجل اشترى ثيابا فقالت الجارية نأخرة قال لا بد لها على البائع ولكنه  
يزوجها ويحل له ووطنها لانها اتمته او امراته قال فكان شادا اذا اشترى ثيابا فزوجها وقبول الا اذا  
اعله حر ولعلها حرة كلام الحرية على لسان اربابها عن رجل يريد ان يشترى مبطحة كيف يشترى بها حتى يصح

البيع

قال ابو بكر رحمه الله يبيع المشتري ان يشتري ذلك الحشيش واشجار البطم بعض الثمن ويشترى الارض  
 والماء من صاحبه رضانا مغلومة عن رجل اشترى باقلى حرز وعا ومسطحة او غير ذلك من الاشياء  
 التي يخرج ثمرها مرة بعد اخرى في عام واحد قال البيهقي فاسد ويبغى ان يشتري حشيشا ثم يستعير  
 الارض ويشترى ارض مغلومة واذا باع شجرا وفيها ثمار الا انها حال لا قيمة لها فان ذلك المشر  
 يشتري لان بايعه لو قصد بيعه على الافراد لم يجز وقال ابو بكر رحمه الله في المسئلة التي اخذ ابو بكر رحمه الله  
 عليها مائة الف قال بعضهم كانت المسئلة ان هن من الرشد اجبرية فاذا ان يشتريها ولا يجزى الا بشرط  
 فقال تزوجها البائع من رجل ثم يبيعها منه فطلقها الزوج قبل ان يدخل بها بعد ما يقبضها المشتري  
 وقال بعضهم ان زينة حلفت امير المؤمنين بان لا يشتري عليها جارية ولا يتوهب فاجتاز به قال  
 يشتري نصفها ويهب نصفها قال الفقيه رحمه الله ان كان المشتري يخاف ان لا يطلقها الزوج يفتى ان  
 يقول للزوج قبل ان تزوجها اذا تزوجها فامرها بيدي بعد ما تزوجها وطلقها متى ما شئت ثم  
 تزوجها ثم يشتريها ويطلقها فلا يجزى عليه الا بشرط ولو ان رجلا اشترى ثمره على رؤس الشجر  
 فاذا ان يشترى الشجر الى ان يضيغ فان هذا الاجوز والحيلة ان يقول المشتري للبائع بعد دفع الثمن  
 اخذت منك هذا الشجر معا ملة على ان لك خرفا من الفجرى وكذا الفجرى ابو بكر رحمه الله عن حماد  
 وقصا حرة لقيم من رجل ثم جاء اخر فزاده في الاجرة هل له ان يتفرض الاجارة بينه وبين الاول قال ان  
 كان اجر الحمام حين آجره بمقدار اجر مثله او فضلا نالما يتغابن الناس في منته فليس للموتى ان يخرج  
 المشتري ويوثرها غيره قبل مضي مدة الاجارة وان كان الاجارة الاولى بما لا يتغابن الناس في مثله  
 فالاجارة فاسدة ولو ان رجلا اجر دارا من رجل سنة بالف درهم فلما وقعت عقده الاجارة قال  
 الموارث للمشتري وهبت منك جميع الاجر او قال برانك عن جميع الاجر فانه لا يبرأ من الاجر والاجر كله  
 على حاله في قول ابى يوسف رحمه الله وفي قول محمد رحمه الله ويبرأ وهو قول ابى يوسف الاول والحيلة ان يقول  
 ابرانك عن الف الادرم او ابرانك عن حسامة او عن سبعة مائة فهو جائز في قولهم جميعا ويصير هذا بمنزلة الخط  
 ولو مضى من السنة نصفها ثم قال وهبت منك جميع الاجر او قال برانك عن جميع الاجر فانه يبرأ من نصف  
 الاجر في قولهم جميعا واما النصف الاخر الباقي لا يجوز في قول ابى يوسف الاخر وفي قول محمد يجوز ولو آجره  
 على شرط ان يجعله لاجر فانه عن الاجر اول المدة جازت البرائة في قولهم جميعا ولو انه آجره بعد بعينه او غيره  
 بعينه ثم قال في اول المدة وهبت منك هذا الثوب او هذا العبد فانه لا يجوز ما لم يقبل المشتري فانما ابر  
 صارت اقاله وانقضت الاجارة في قولهم جميعا بمنزلة المشتري اذا وهب لم يبيع للبائع قبل القبض استقر

وصارت اقاله كذلك الاجارة ابو بكر رحمه الله عن رجل اجر دارا له من رجل كل شهر باجرة معلومة فخرج  
 المشترى وخلف امرأة ومناعه فيها فاذا اراد الموارث اخراجها من الدار ونسخ الاجارة قال لا يبطل  
 له في نسخ الاجارة بغير محض من الخصم والحيلة له ان يوثر هذه الدار من انسان آخر في بعض هذا  
 الشهر يعنى في الشهر الذي يريد فسخها فاذا مضى هذا الشهر ودخل الثاني ففقد الفسخ الاجارة الاولى  
 ودخل في عقد الاجارة الثانية وله الان ان يخرج امرأة الغايب ويامر بخليعة الدار وتسلمها الى الثاني  
 قال الفقيه رحمه الله ومثال هذا ما قال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله فبين باع شيئا على ان البائع بالخيار  
 ثلثة ايام ثم اراد البائع ان يفسخ البيع بغير محض من المشتري لا يجوز ولو باعه من غيره جاز البيع ونقض  
 الاول ابو بكر رحمه الله عن قدر الفاس اذا اراد ان يوثرها من انسان فاذا ان يكون مضمونا عند المشتري  
 الحيلة فيه ان يبيع منه نصف القدر بكل قيمتها ويوثر منه النصف الباقي مدة بما شاء من الاجر قبل له  
 يجوز هذا قال مجوز في قول اصحابنا رحمهم الله جميعا واما الخلفوا اذا اجر من غير شركه واما اذا اجر  
 من شركه يجوز في قولهم جميعا ابو القاسم رحمه الله عن رجل له ارض تزار اذا ان ياخذ بذر من رجل  
 حتى يزرعها ويكون ذلك بينهما كيف الحيلة فيه قال الحيلة في ذلك ان يشتري نصف البذر ويؤثر به  
 البائع عن الثمن ثم يقول له ازرعها بالبذر كله على ان الخارج بيننا نصفك لو ان رجلا اراد ان يشتري  
 الدار بشرة لاف ويؤثر ان يخال ان لا ياخذ الشفع الا بعشرين واراذا البائع بان الدار لو استحققت  
 عليه المشتري الا بشرة لان قد يجزى بيع الدار ولا بعشرين فانما ان المشتري يؤدى له بعشرة لاف  
 اذ مقدار قيمة دينار ثم يطيه دينارا بما بقي من الدينار الى تمام عشرين الفا فلوا اراد الشفع ان ياخذ لا يمكنه  
 الا بعشرين الفا ولو استحققت الدار من يدى المشتري فان المشتري يرجع على البائع بما ادى اليه من الدينار  
 ويرجع بالدينار فقط لانه استحققت الدار بطلت الصرف جزا فترقا بمنزلة من باع دينارا بما عليه الدينار  
 ثم ظهر انه لا دين عليه بطل الصرف اذا فرقوا ابو يوسف رحمه الله عن الاحتياط في ابطال الشفعة او بحال  
 كما لا يجزى لكونه قال مجوز وهو ما يجوز وهو بمنزلة الصرف ولا باس بان يبيع مائة درهم ويصحح  
 وليس بمائة وعشرة دراهم مكسورة وقال محمد رحمه الله لا ارى ان يفعل ذلك في الصرف ولا في الشفعة  
 وان فعل ذلك اكره واجزى وروى عن اسماعيل بن حماد رحمه الله انه كان يجلف المشتري بالله ما اخذت  
 الشفعة حيلة سقط شفعتها فان خلفت صفق عليه ابو سليمان رحمه الله يكره ان يقول الرجل في الحيلة فيه  
 ولكن يقول لما المخرج فيه ابو بكر رحمه الله عن تيم وقصا دخل جديما في دار الوفا يرجع في غلها قال  
 يجوز وله ان يرجع في غلها القيمة بمنزلة من انفق من ماله في نفقة اليتيم فلها ان يرجع في مال اليتيم فكذلك

بطل

الوصف والوصح له ان يبيع الجذع من آخر ثم يشتره لاجل الوصف فاما بعد ما ادخل الجذع في التسف فلا  
يجوز بيعه بعد ذلك نصير رحمه الله عن رجلين لهما على رجل الف درهم فارادا احدهما ان ياخذ حصته  
ولا يكون لشريكه سبيل الحيلة فيه قال يهب الغريم له مقدار حصته ويصير غير الغريم حصته  
عن وصي استهلك مال اليتيم وهو صغير كيف يرامه قال يشترى له شيئا ويعطى عنه ما فيه  
فيتران ثناء الله تعالى نصير عن رجل مات واوصى الى رجل ثمان مائة وادعوا على الميت ديناً ولا يثب  
لم والوصي يعلم كيف الحيلة له حتى يصفق بينهم ولا يضمن قال يبيع بعض تركه الميت من الغريم  
ثم يجرد الغريم الثمن فيصير قاصداً وان كانت التركة صامتا او دعته ثم يجردون محمد بن  
مقاتل رحمه الله عن الوصي اذا انفق مال اليتيم في حاجة نفسه ثم دعى

اليتيم قال لا يبرأ ولا يجوز للوصي ان يقبض ذلك لليتم  
من نفسه فان اراد الوصي ان يبرأ فانه يشترى لليتم  
ما يجوز شراؤه ثم يقول للشهود كان لليتم على  
كذا وكذا وانا اشترى هذا له نصيب  
قصاصا وبراءة من الدين  
والله اعلم  
بالصواب

مسائل لم تدخل في الابواب

الاحدب اذا بلغت حدوته الركوع يخفض راسه محمد بن مقاتل رحمه الله عن جدي تربي بن  
الحزير قال هو بمنزلة الجلالة ينبغي ان ترك اياما وتعلم رجل جهز ابنته ثمان مائة وبقية الورثة  
ارادوا التصيب من ذلك ان جعلها في حال صغرها او جعل بعد الكبر وسلم اليها فذلك لها اذا فعل في صحبة  
شهادة على الافلاس يقولون نشهد ان فلانا مفلن معذم لانعلم له ما لا يسوي كونه التي عليه و  
ليه وقد اخترنا امره في البر والعلانية عن شجرة في ارض رجل بنت من عرفها في ارض رجل قال  
ان كان صاحب ارض هو الذي سقاها وابنته فليله وان كان قد بنت بنفسه فهو لصاحب الشجر

ان صدقة رب الارض انه من عرف شجرة وان كذبه فالقول قوله عن الحال الذي نزل في المفارقة وكان  
متبها له الانتقال فلم يتقبل حتى فسد المتاع قال هو صا من المضاربة في اولها امانة فاذا اشترى  
صارت وكالة وادار بيع فيها صارت شركة فاذا فسد صارت اجارة واد اخالف فيها فمضاربة  
المعنوة قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يصير ولا يتم كما يفعل المخون الفقيه الجحيف  
رحم الله عن معنى قول الناس في صكاكم وزن سبعة قال يعني من درهم التي يكون وزن عشرة دراهم  
مثل وزن سبعة مثاقيل يعني سبعة دنانير واصله ان نفود الدرهم على عهد عمر رضي الله عنه كان  
على ثلث مراتب بعضها كل درهم اثنا عشر قيراطا وبعضها عشر قيراطا وبعضها عشرون قيراطا  
وكانت الدينار على نوع واحد وهو عشرون قيراطا وكان يقع بين الناس خصومة واخلاقا في  
مبايعاتهم فشا وقد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فقال بعضهم خذ من كل نوع ثلثة  
فاخذ عمر رضي الله عنه ثلث الفسرة وثلث العشرين وثلث اثنا عشر فذلك اربعة عشر قيراطا وبقية  
الدينار عشرون قيراطا على حاله فيكون وزن عشرة دراهم مثل وزن سبعة دنانير لان عشرة دراهم  
كل درهم اربعة عشر قيراطا يكون مائة واربعين قيراطا وسبعة دنانير كل دينار عشرون قيراطا  
يكون مائة واربعين قيراطا الا ان اهل الحساب ياخذون الدرهم اثنا عشر قيراطا لانه اقل كسرا  
نصير بن يحيى رحمه الله عن الكسب فريضة امر لا قال الكسب والعمل فريضة مقدار ما لا بد منه لان  
من الفريض ما لا يستطيع اقامته الا بآية كالتسكوة لا يجوز الا بالوصية فعمله التكليف بالماء  
يطلبه ليقم به الفرض وعليه ان يلبس الثياب لاقامة الصلوة ولا يرتفع ذلك الا بالعمل لانه ما له  
يشبه التساخي ويخطه الحياط لم يمكنه ان يلبس وقد يحتاج الى ان يزرع قبل ذلك ستة اشهر وانما  
جعل الله تعالى رزق اهل الجنة بلا مؤنة ولا تكلف فاما في الدنيا فانه بالتكليف لان الله تعالى قال آدم  
عليه السلام ولا يخرجكما فتشقي بالكذب في المعيشة لا ياكل الا بقرح جبينه وقال الله تعالى لم وهى  
اليك بجمع التخلية تاسف عليك وقال انفقوا من طيبات ما كسبتم وقال فاد اقصيت الصلوة فاشترى  
في الارض واستغوا من فضل الله يعني الكسب وقوله تعالى وآخرون يصرون في الارض بينمون  
من فضل الله قال وبلغنا عن بعض العلماء قال لا يعومر الدين والدنيا الا بربعة بالعلماء والاكابر  
والجهاد والكسب وقال نصير حدثنا صالح بن محمد عن المعلى بن ابي نعيم بن جاهد رحمه الله عن ابن عباس  
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال طلب الحلال جهادا عن الحسن قال قال رسول الله  
عليه وسلم كسب الحلال فريضة بعد اناء الفريض عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

من نزل الغرض

٢٥١  
ان ذكرنا عليه السلام كان تجاراً وقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالبر فان اباكم كان بزازاً يعني ابراهيم  
خليل الرحمن عليه السلام وقال — عمر بن الخطاب رضي الله عنه يا معشر القراء ارضوا ورضوا بكم فاجتروا  
فقد اوضح الطريق ولا تكونوا اعيالاً على الناس عن ثابت البناني بلغني ان العبادة عشرة تسعة وطلب  
المعية وواجد في العبادة عن ابي هريرة رضي الله عنه قال كانوا يقولون الله يمل بين افضل  
من التاجر والتاجر افضل من الجالس قال — رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما اناساً من اهل اليمن  
فقال ما انتم فقالوا نحن المتوكلون قال كذبتم بل انتم مستكبرون او قال بل انتم  
متكبرون الا خبركم بالمتوكلين رجل الفحجة في بطن الارض  
ويؤكل على ربه والله اعلم بالصواب .

نَهْأَلَهْ أَلْمَهْأَلَهْ  
أَلْمَهْأَلَهْ